TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

The Iraqi State and the challenges it faces after the 2018 elections

Asst.Pof.Dr. Hazim Sabah Ahmied*
Tikrit University- College of Political Science

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 23 May 2019
- Accepted 9 June 2019
- Available online 16 June 2019

Keywords:
- Iraq
- Challenges
- Election
- Political system

Abstract: That the challenges faced by the Iraqi state since its inception were significant and influential challenges at different levels, whether political, economic, social or cultural, and it was necessary to find solutions and treatments for those challenges in order to reach a state of political stability, albeit limited, that the stages experienced by the Iraqi state Complex stages and the nature of successive political regimes were seeking to pass those stages in all ways, but the year 2003 as a state of change and transformation affected one way or another on the Iraqi state as a whole, and represented the post-2018 state of the situation to stand up to those challenges and the status of The foundations needed to be studied and evaluated realistically.

* **Corresponding Author:** Hazim Sabah Ahmied**, E-Mail:** dr.hazim72@tu.edu.iq **,Tel:** 00964 7702864544 **,**
Affiliation: Tikrit University - College of Political Science

الدولة العراقية والتحديات التي تواجهها بعد انتخابات 2018

أ.م.د. حازم صباح أحميد

جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية.

معلومات البحث :

تواريخ البحث:

- الاستلام : 23/ايار/2019
- القبول : 9/حزيران/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

الكلمات المفتاحية :

- العراق
- التحديات
- الانتخابات
- النظم السياسية

الخلاصة : أن التحديات التي واجهت الدولة العراقية منذ نشأتها كانت تحديات كبيرة ومؤثرة على مختلف المستويات سواء السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية او الثقافية ، وكان لابد من ايجاد حلول ومعالجات لتلك التحديات وذلك للوصول الى حالة من الاستقرار السياسي ولو بشكل محدود ،أن المراحل التي مرت بها الدولة العراقية مراحل معقدة وطبيعة الانظمة السياسية الحاكمة المتعاقبة كانت تسعى الى أجتياز تلك المراحل بكافة الطرق ، الا أن عام 2003 مثل حالة من التغيير والتحول أثر بشكل او باخر على الدولة العراقية ككل ،ومثلت مرحلة ما بعد انتخابات 2018حالة للوقوف عند تلك التحديات ووضع الاسس اللازمة لتقييمها ودراستها بصورة واقعية.

المقدمة :

تعد مرحلة ما بعد تغيير النظام العراقي السابق في التاسع من نيسان ٢٠٠٣ من المراحل المهمة في تاريخ العراق المعاصر؛ نظرا لتداعياتها والظروف التي رافقتها سواء على الصعيد الداخلي أو الاقليمي او الدولي. فالمشكلة الخطيرة التي يعيشها المجتمع العراقي تتمثل في غياب الوعي بطبيعة المخاطر المحيطة بالعراق وتجنب الاعتراف بها.

وهذا يعكس حالة من القلق الذي يسود اغلب القيادات السياسية، فكل طرف من الاطراف يحمل في عقيدته فكرة أحادية اتجاه الطرف الآخر، بمعنى أن كل طرف يرى أنه يمثل الخير والاخر يمثل الشر، فالأزمة التي تعاني منها مؤسسات الدولة تعني في حقيقة الأمر تكرار الازمات ومعوقات في البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي والامني ،حيث تسعى الاحزاب السياسية إلى الابتعاد عن الطائفية

والقومية والعشائرية في المرحلة الراهنة ، من خلال الحديث على كونها كتل عابرة للطائفية والقومية وتسعى الى بناء دولة المؤسسات ، فالواقع العراقي يؤكد بما لا يقبل الشك أن الاحزاب السياسية تعمل على اقناع الناخب العراقي بانها قادرة على ادارة الدولة العراقية بالرغم من العديد من التحديات التي واجهتها على مدى السنوات السابقة ومن خلال ماجرت من انتخابات متعددة .

اشكالية البحث:-

لقد تعرض الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني الى العديد من المشكلات والمعوقات التي عثرت مسيرة تقدمه بعد الاحتلال الامريكي للعراق ولعل أبرزها الفساد والبطالة وغيرها والتي تمثل أهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية لذا لابد من حل لهذه المشكلة.

فرضية البحث:-

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها هل من الممكن مواجهة التحديات في العراق عن طريق تحويلها من معوقات إلى مقومات نهوض بالواقع العراقي أم لا؟

الهدف من البحث:-

تحديد العقبات والتحديات التي تعيق عملية التنمية في العراق وايجاد السبل لمواجهتها .

هيكلية البحث:- ينطلق البحث من ثلاثة مباحث وخاتمة وهي :-

المبحث الأول : طبيعة نشأة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣.

المبحث الثاني: مفهوم ومتطلبات ومعايير الانتخابات .

المبحث الثالث: أهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية بعد انتخابات ٢٠١٨.

المبحث الأول: تكوين الدولة العراقية بعد عام 2003

تكوين الدولة العراقية لعام ٢٠١٨ خلافا للطريقة التي جرى بها تشكيل الحكومة منذ الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣، حيث تم انتخاب برهم صالح رئيسا لجمهورية العراق في الثاني من تشرين الأول لعام ٢٠١٨، وكلف السياسي عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة عراقية جديدة وفق المادة (76 أولا) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ والتي تنص على أن يكلف رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل مجلس الوزراء ، ولكن من دون تناقض معها كلف رئيس الجمهورية المنتخب برهم صالح السياسي عادل عبد المهدي بتشكيل الحكومة اذ تجاوز مجلس النواب العراقي تحديد الكتلة النيابية الأكثر عددا ليقفز مباشرة الى تسمية رئيس مجلس الوزراء في صيغة توافق رضي بها الجميع، ومن ذلك سيتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين في المطلب الاول سنتناول طبيعة نشاة الدولة العراقية بعد عام 2003، اما في المطلب الثاني سيتم تناول اشكالية نشاة الدولة العراقية

المطلب الأول: طبيعة نشأة الدولة العراقية:-

وقفت وراء ظاهرة طبيعة نشأة الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ جملة من الاسباب نتناولها عبر الاتي:-

أولا: أسباب داخلية ومن أهمها :

1- أسباب سياسية:- حل نظام جديد يقوم على اساس التبادل السلمي للسلطة والتعددية الحزبية والالتزام بالدستور الى هذه اللحظة والنظام السياسي العراقي مهيئ للعمل والاستقرار لكن تطبيق النصوص الدستورية يختلف عن كتابتها، فعلى حد قول الدكتور(عامر حسن فياض) ان النهج الذي اتبعه النظام السياسي بعد عام 2003 عبر اتخاذه للمحاصصة والتوافقية كوسيلة لتسلم السلطة ما بين المكونات السياسية قد انعكس سلبا على كل اركان النظام وعلى ادائه وطريقة عمله كون المحاصصة قامت بتوزيع السلطة على أسس دينية وقومية ومذهبية مما افقد النظام وحدة بناءه وانسجامه [1].

[1] – جابر حبيب جابر، الاسواء من المحاصصة ، صحيفة الشرق الأوسط، العدد ١١٢٤٧، ١٣/ايلول/ ٢٠٠٩.

٢- اسباب امنية:- من المتعارف عليه ان العمل في المجال السياسي يحتاج الى بيئة آمنة؛ كون هذه البيئة ستكون الساحة التي يعرض فيها المرشحون للانتخابات برامجهم السياسية، ويحاولون اقناع ناخبيهم بها وبشخوصهم وفي الوقت عينه يستطيع الناخب أن يذهب وبكل حرية وسلام الى مراكز الاقتراع دون ضغوط او وجل او خوف اما في حالة العكس أي غياب البيئة الامنية ووجود خطر وتهديد محدق للحياة السياسية فلن يستطيع المرشحون ان يعرضوا برامجهم واجنداتهم السياسية بحرية تامة وفي الوقت عينه لن يكون بمقدور المواطن أن يبادل ويناور ما بين الخيارات المتاحة[1]، هذه الأخطاء المحيطة بالعمل السياسي قد حرمت النظام السياسي من مشاركة الكثير من العناصر الوطنية والكفؤة، وسمح لبعض العناصر غير المهنية أن يسيطرون على مجريات الأمور لفترة طويلة من الزمن[2] .

٣- اسباب ثقافية :- العمل الديمقراطي قبل كل شيء هو ثقافة وسلوك اكثر مما هو قواعد او نصوص يتم ترجمتها إلى الواقع وهذه الثقافة لا تأتي بمحط الصدفة بل تحتاج الى الخبرة والمزيد من التراكم وتواتر التجربة ونضوجها , ان العراق كما هو متعارف عليه كان محكوما منذ عام ١٩٢١ وحتى عام ٢٠٠٣ من قبل انظمة سياسية مختلفة مع وجود بعض الاختلافات الزمنية بين نظام واخر على اعتبار ان الفترة الملكية كانت أكثر قرب من الديمقراطية ،اما في مرحلة ما بعد عام 1958 فقد صارت البلاد تقاد من قبل مؤسسات مشخصنة حتى عام ٢٠٠٣[3] ، بعد هذا التاريخ دخل العراق بمرحلة جديدة تمثلت بالنظام الديمقراطي الذي يتطلب وعيا عاليا وشعورا كبيرا بالمسؤولية الوطنية من قبل النخبة الحاكمة والمواطنين العاديين وهذا الأمر غير متوفر لدى الشعب العراقي وعلى هذا الأساس فان الكثير من العراقيين لم يدلوا بأصواتهم لهذا النظام من باب اختيار الافضل وكذلك لم يتفاعلوا معه بشكل واضح ومن ناحية ثانية أن النخبة السياسية في الكثير من

---

[1] - غسان الحبال، الانتخابات نجحت في ديمقراطية الطوائف فهل يهدد صراع المذاهب نتائجها، مجلة آفاق المستقبل، ابو ظبي، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية العدد الأول ، ٢٠٠٩، ص 44 -48.

[2] - وفيق السامرائي، الانتخابات العراقية والخيارات المؤلمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٤٢٨، ١٣/آذار/٢٠١٠

[3] - سعدي الابراهيم، مستقبل الدولة العراقية، بغداد، دار الكتب، ط:١، ٢٠١٤، ص 55-60

الأحيان عدته وسيلة لتحصيل المكاسب الشخصية حتى لو كانت على حساب الوطن والشعب الأمر الذي زرع بذرة عدم الاستقرار في الدولة[1].

ثانيا: أسباب خارجية:-

1- اسباب اقليمية: النظام السياسي هو ابن البيئة المحيطة يتأثر ويؤثر بها وكل نظام لا ينسجم مع البيئة يصبح منبوذ من قبلها وتقع عليه مسؤولية القيام بالتغيير فأما أن يتغير هو او تتغير البيئة المحيطة بحسب مزاجه وهواه[2].

ان النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ فهو الاخر نما ونشأ وسط بيئة معادية أو لنقل لا تنسجم معه فهو ذو توجه ديمقراطي تعددي وبقية الانظمة ذات توجه مغاير وبالتالي فإن هذه القطعة دخيلة على بقية الجسد وغير منسجمة معه، ومما يزيد من صعوبة الأمور أن الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت عملية التحرير في العراق عام ٢٠٠٣ او لنقل اشرفت عليه لم تخفي رغبتها بتكرار التجربة في الدول المجاورة شريطة نجاحها في العراق، والصراحة الامريكية قد ولدت شعورا عاما لدى الدول المحيطة بالعراق يفيد بضرورة افشال التجربة الأمريكية واجهاضها قبل أن تصبح جاهزة للتصدير[3].

٢- اسباب دولية:- أن التغيير الذي شهده العراق كان في الكثير من جوانبه تغيير تم بأشراف الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من ازالة النظام السابق لكنها لم تواصل دعمها للعراق بحيث تساعدهم في ارساء دعائم النظام الجديد سيما بعد أن ساعدت بعض قراراتها في أن تجر هذا النظام من بعض مقومات القوة على الأخص فيما يتعلق بحل الجيش السابق وفتح الحدود وغض الطرف عن نشاطات الجماعات المتطرفة وان الولايات المتحدة الامريكية اقدمت على الانسحاب قبل أن تقدم ما يكفي للعراق من دعم

---

[1] – عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير، ٢٠١٢، ص 241.

[2] – صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، ١٩٩٠-١٩٩١، ص 167.

[3] – صمويل بيرغر، ستيفن هادلي، العناصر الرئيسية لاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط العراق في مراكز الأبحاث، كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢٥، ٢٠١٥، ص ٧.

عسكري او لوجستي او اقتصادي كان العراق بأمس الحاجة له؛ الأمر الذي ساهم في زعزعة استقرار النظام وارباكه[1] .

المطلب الثاني: اشكاليه نشأة الدولة العراقية :-

تنشأ اشكالية الدولة من ازمة التكامل الوطني عندما تفتقر ولاء الجماعات الثقافية على حدود تأطرها الجماعي دون أن تترفع إلى مستوى الدولة مما يؤدي الى تفتت سياسي، أو قد يكون الولاء متخطيا لحدود الدولة لتشمل أصرا اقليمية أو دولية مما يؤدي إلى تمزق سياسي، والعراق كبلد نشأته منقسمة لذلك تعتبر القضايا المرتبطة بالتكوين الاجتماعي والسياسي في العراق بشكل خاص من القضايا المعقدة لأنها تشكل ازمة تكامل وطني مزمنة يعيشها العراق منذ تشكيله حيث فشل العراق في تحول واقع التنوع الثقافي الى قيمة مضافة على المستوى الوطني، ولا يزال العديد من الدوائر العراقية تعتبر تنوعها الثقافي تهديدا حقيقة على أمنها القومي ولا يلتمس اي بوادر حقيقية لحل اشكالية التكامل الوطني في العراق بسبب الأطر الفكرية السياسية المتناقضة في العراق [2].

وهناك عدة اشكاليات لنشأة الدولة العراقية وهي كالتالي :-

أولا: الاشكالية السياسية:- أن العملية السياسية في العراق لم تسير في الطريق الصحيح اذ كانت الكتل والاحزاب السياسية على اختلاف عناوينها ومضامينها الدينية والعلمانية والقومية عامل تشويه للعملية السياسية فقد كانت احزاب طوائف وقوميات ومناطق أكثر منها احزاب وطنية واسعة التمثيل لمختلف مكونات

[1] – سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص49، على الرابط.

dergi pakGov.tv/download/article-file/482391.

[2] – عبد الرحمن كريم درويش، تأثير اشكالية التكامل الوطني على الاصلاح السياسي في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة السليمانية، ص ٤٨٩.

الشعب العراقي فضلا عن كون الخطاب السياسي والديني اتسم بالفوضوية في ادارة الدولة العراقية وكان الصراع والتنافس على أدوات السلطة وامتيازاتها هو الاتجاه البارز في العملية السياسية[1].

ثانيا: اشكالية الهوية الوطنية:- آن ازمة الهوية هي ليست من داخلها بقدر ما هي من خارجها أي من التحديات التي تجابهها فتجعل كل جماعة فرعية تستقطب مشاعر الولاء لهويتها الفرعية على حساب الهوية الوطنية وهو ما يؤدي الى (أزمة هوية) وهي حالة من التوتر والتمزق الوجداني الذي ينمي التمركز على الذات ويدفع إلى التعصب والتمييز العرقي والديني او الطائفي ويقلل بالتالي من فرص التسامح والتفاهم والحوار، فأزمة الهوية في العراق هي قبل كل شيء ازمة حرية وازمة وعي وازمة تفاهم حوار مع الاخر بمعنى آخر هي ازمة مواطنة لم تتبلور وازمة دولة لم تكتمل وسيتم نضجها.

واذا كانت هناك هوية وطنية عراقية رئيسية واحدة عامة وشاملة لكل العراقيين تجمع تحت ظلالها جميع الأديان والطوائف والاقليات فهذا لا يمنع من وجود هويات فرعية متميزة ببعض الخصائص القومية والدينية والطائفية تندمج وتتعايش معا في أمة أو دولة[2]

رابعا: الإشكالية الاقتصادية:- آن اعتماد الدولة العراقية على رؤية واحدة تقوم على اساس العامل النفطي والمزيد من عقود النفط لمزيد من التنقيب والاستخراج والتصدير لتتعمق الطبيعة النفطية والاستهلاكية والخدمية وغير الانتاجية للاقتصاد الوطني العراقي وليزداد انكشافه على الخارج من خلال التصدير والاستيراد، فضلا عن الاهمال الكلي التصنيع الوطني وتنمية وتطوير القطاع الزراعي لضمان الامن الاقتصادي ومنها الغذائي ضعف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستوى الدخل مما ادى الى عدم الاستقرار الاقتصادي لأنها تعد احدى اهم المحددات الرئيسية القدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب وخلق

---

[1] – سليم كاطع علي، مستقبل العملية السياسية في طور الانتخابات عام ٢٠١٨، شبكة النبأ المعلوماتية،

htts//annaba@org/arabic/print/14481.

[2] – ستار الدليمي، المجتمع المدني والدولة في العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد: ٢٧, 2005، ص ٧٠.

فرص عمل القوة العمل الجديد الداخلة إلى سوق العمل بسبب ازدياد السكان لذلك ينبغي أن ينمو الناتج الإجمالي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني لإيجاد فرص عمل للوافدين الجدد وخاصة شريحة الخريجين في سوق العمل فضلا عن ذلك فإن انخفاض مستوى الدخول يدفع بالأفراد الى مزاولة مهن مختلفة في ظل القطاعات غير الرسمية لزيادة مستوى دخولهم [1].

المطلب الثالث: طبيعة السلطة السياسية في الدولة العراقية:-

أن الأحزاب السياسية من الظواهر المهمة التي لابد منها للوصول الى السلطة وتؤثر تأثيرا كبيرا على النظام السياسي باعتبار النظام السياسي هو الأساس الذي تبنى عليه الاحزاب ومن خلاله يتولون مرشحي الاحزاب ادارة النظام وانشاء الدولة والمؤسسات الحكومية من خلال الترشيح والمنافسة المشروعة في تولي المناصب الحكومية[2]، وضمن الدستور العراقي الدائم لعام 2005 مبدأ مهم من مبادئ النظام الديمقراطي الغربي الا وهو مبدأ تداولية السلطة سلمية (المادة 60) واجاز مبدأ التعددية السياسية كما حضر تدخل القوات المسلحة بالشؤون السياسية ومبدأ تداول السلطة واخضاع القوات المسلحة لسلطة مدنية، وحضر تشكيل مليشيات عسكرية (المادة 90) لقد تناول دستور جمهورية العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ المؤسسات الدستورية في الباب الثالث منه وخصص لها اربعة فصول تناول الأول السلطة التشريعية والثاني السلطة التنفيذية اما الثالث تناول السلطة القضائية في حين تناول الرابع الهيئات المستقلة.

المبحث الثاني: متطلبات ومعايير الانتخابات:-

[1] – احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية، على الرابط: =

https / / www. iasj . net / iasj ? Funs = fullexter and ald = 94807

[2] – زياد خلف نزال، الاحزاب السياسية وأثرها على النظام السياسي في العراق، دراسة في الحريات والحقوق مجلة تكريت للعلوم السياسية، مجلد ٢ السنة ٢ العدد ٢. ٢٠١٥، ص ١٨٠.

من حقائق علم السياسة المعاصرة ان النظم التي تسمي نفسها اليوم ديمقراطية ليست بالضرورة أن تكون كلها نظماً ديمقراطية بالشكل الصحيح وبنفس الوقت ليست كل الانتخابات التي تجري هي انتخابات حرة وديمقراطية ونزيهة.

فاليوم تقريبا كل الأنظمة السياسية في دول العالم تجري أو تنظم انتخابات من نوع ما ولكن هل كل هذه الانتخابات يمكن أن توصف بأنها انتخابات ديمقراطية، حيث اننا نستطيع القول ان نصف هذه الانتخابات وخاصة في دول العالم الثالث بأنها اغلب هؤلاء الحكام يتخذون من الانتخابات في مراحلها كافة بهدف تحقيق مقاصد خاصة وعلى رأسها الحصول على شرعية ما أمام شعوبهم والتخفيف من الضغوط الداخلية والخارجية التي تنادي بالإصلاح الحقيقي لمؤسسات النظام كافة.

ونحن في عالمنا العربي قد شهدت السنوات والعقود الماضية الكثير من الانتخابات على المستويين البرلماني والرئاسي ولكن مع هذا لم تؤدي هذه الانتخابات الى انتقال ديمقراطي حقيقي او حدوث تغيير في صلب الأنظمة السياسية الحاكمة وعملية صنع القرار السياسي ، بل ولم يتمكن الناخبون في أي قطر عربي من اختيار حكامهم او ممثليهم بمحض ارادتهم وهذا ماعرفناه عن الانظمة السياسية العربية قبل ماسمي بالربيع العربي، أذ أن للانتخابات الحقيقية الديمقراطية متطلبات ومعايير لقياس مدى ديمقراطيتها ونزاهتها وحريتها، خاصة وان الكثير من الحكام طوروا أدوات وأساليب التلاعب بعملية الانتخابات لغرض تحقيق مقاصد واهداف خاصة تم ذكرها اعلاه.

المطلب الأول: متطلبات الانتخابات :-

يؤكد باحثوا السياسة بأن جوهر نظام الحكم الديمقراطي هو تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من جهة وتمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية من جهة ثانية، وتنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالمواطنين من جهة ثالثة.

وهذه الامور الثلاث هي ما يتضمنه الإطار الدستوري لذلك النظام ويمكن تلخيص مضامين ذلك الإطار الدستوري الذي يحدد ويشخص المرتكزات والمتطلبات الرئيسية للانتخابات وهي في نفس الوقت من الأسس العامة الرئيسية للديمقراطية والتي تدور بمجملها حول:

أ- تنظيم عملية اتخاذ القرارات وعمل مؤسسات الحكم من خلال الاستناد الى مبدأ حكم القانون أي تقييد سلطة الحكومة أو النظام بدستور يخضع له الحاكم والمحكوم على قدم المساواة وقيام نظام قضاء مستقل وصيانة حريات الأفراد وحقوقهم والنظر في مدى دستورية القوانين وكذلك مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ووجود اليات للتوازن بين السلطات [1].

ب- تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة السياسية وحق كافة القوى والشخصيات السياسية في التنافس على مقاعد الحكم وحسب مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة وان الحكومة تقوم بممارسة مظاهر السلطة بهدف تحقيق المصلحة العامة وليس الخاصة.

ت- تنظيم علاقة مؤسسات الحكم بالجماهير على اساس رابطة المواطنة أي تمتع جميع فئات المجتمع بالحقوق والواجبات على قدم المساواة وبدون أي تمييز والمشاركة في عملية صنع القرارات السياسية للبالغين.

واستنادا الى كل ما ذكرناه يمكن القول بان الانتخابات التي تشهدها الديمقراطيات المعاصرة ليست هدف بذاتها ، وأنما هي آلية لتحقيق مقاصد واهداف اعلى اي ما تؤديه الانتخابات من وظائف في ضوء المقاصد التي من اجلها تم اجراء الانتخابات ولعل من أبرز مقاصد الانتخابات هي:

---

[1] – في شان مفهوم (الدستور الديمقراطي). انظر: علي خليفة الكواري، (ما العمل من أجل المستقبل)، المستقبل العربي، السنة ٢٠١٨، العدد 195، أيار، 1995، ص 60-61، ومحمد المالك، الدستور الديمقراطي والدساتير في الدول العربية: نحو أصلاح دستوري، مشروع دراسات الديمقراطية، في البلدان العربية، اكسفورد

www.ara brenewa/.com/index.php? rd-A18A10-99267…//

أ- التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة؛ من خلال اتاحة الفرصة أمام الناخبين لممارسة اطهر صور المشاركة السياسية في عملية صنع القرارات وهو الاقتراع العام وهذا يعني أن الحكم يستند في ممارسته الى مبدأ التفويض الشعبي، أي أن الحكم ليس حقا موروثا وبنفس الوقت تستطيع الجماهير ممارسة حقها في التغيير ان ارادت ذلك.

وفي المقابل يستخدم بعض الحكام الية الانتخابات لتحقيق مقاصد تتناقض مع هذا المبدأ ومحاولة اخفاء الشرعية على سلطته من خلال اجبار المواطنين على التصويت لصالح اشخاص معينين مقابل وعود اقتصادية أو سياسية أو توفير وظائف أو تقديم مبلغ مادي او تنظيم رحلات سياحية أو تقديم هدايا وفي هذه الحالات لا تعبر الانتخابات عن ارادة الشعب.

ب- اختيار الحكام: توفر الانتخابات الديمقراطية الطريقة التي يتم فيها أختيار الحكام بتفويض شعبي وانتقال السلطة الى المرشحين الفائزين في الانتخابات وذلك فيما يتصل برئاسة السلطة التنفيذية أو أعضاء السلطة التشريعية وفق للنظام السياسي الموجود حيث تفرز الانتخابات في النظم الديمقراطية الغربية سلطة تشريعية تكون مسؤولة أمام هيئة وسلطة تنفيذية تكون مسؤولة أمام هيئات نيابية مختلفة ، ويتضح هناك تعددية سياسية من خلال تمثيل جميع التيارات السياسية الرئيسية في المجتمع على عكس الانتخابات التي يجريها الحكام المستبدون والتي غالبا ما تنتج هيمنة مطلقة في البرلمانات من قبل الحزب الحاكم أو الجبهة الحاكمة[1].

ت- تسوية الصراعات السياسية بطرق سلمية: حيث توفر الانتخابات الية للتداول السلمي للسلطة وتغيير مراكز الحكم حيث يمكن أن تتحول السلطة الى المعارضة وتتسلمها في حالة فوزها مع قبول كافة المتنافسين بنتائجها والتسليم بشرعيتها وعدم الطعن بنتائجها وخاصة من قبل الخاسرين وهذا ما تصبوا اليه الانتخابات الحقيقية (الديمقراطية) .

---

[1] - علي خليفة الكواري، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004، ص ٢٠,

ث- توفير الشرعية السياسية أو تجديدها : حيث أن الانتخابات تقوم بوظيفة توفير الشرعية للحكومة المنتخبة أو تجديد الشرعية لحكومة قائمة حيث يصل إلى مواقع صنع القرار اولئك الذين حظوا بتأييد الناخبين[1]، فالشرعية تستند الى أن الحكومة المنتخبة تخضع لإرادة الشعب من خلال الانتخابات التنافسية الدورية وهذا في حال وجود أطار دستوري يحترمه الجميع واليات المساءلة المسؤولين ومحاسبتهم واستقلال قضائي.

ج- محاسبة الحكام: حيث أن للانتخابات مقصد لمحاسبة الحكام ومساءلتهم وقت الانتخابات وتقييم برامجهم قبل الانتخابات او عن طريق معاقبة او مكافئة السياسيين إذا ما أردوا الترشيح مرة ثانية.

ح- التجنيد والتثقيف السياسي: حيث أن الانتخابات وسيلة مهمة من وسائل المشاركة السياسية حيث يقوم السياسيين وقادة الأحزاب بمهمة اختيار المرشحين للمناصب السياسية واعداد البرامج السياسية لمواجهة المشكلات ولذلك تساعد الانتخابات بأعداد السياسيين وتدريبهم وتأهيلهم لمناصب أعلى، وكذلك تساهم مع وسائل اخرى في تثقيف المواطنين بالمسائل المتصلة بالشؤون السياسية والعامة قبل عملية الانتخابات وثناءها من خلال اذاعة مختلف برامج المرشحين والاحزاب واعلانها والدعاية الانتخابية.

المطلب الثاني: معايير حرية الانتخابات:-

يعنى بمعيار الحرية احترام الحقوق والحريات السياسية الرئيسية كحرية الحركة وحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية المشاركة في التصويت وغيرها من الحقوق الواردة في مجموعة من الوثائق والاتفاقات الدولية وعدد من الوثائق الاقليمية ويمكن أن نوجز معايير حرية الانتخابات بما يلي[2] :

أ- احترام مبدأ حكم القانون هو اول معايير حرية الانتخابات حيث انها لابد أن تحترم مبدأ حكم القانون والذي يعني أن ممارسة السلطة بشكل شرعي لن تتم الا من خلال خضوع كافة الأطراف الى قانون اي سيادة مبدأ القانون بدل سيادة قانون الملوك والامراء , ان خضوع الحكام والمحكومين لقانون مسبق على قدم

---

[1] - محمد طه بدوي، النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية، الإسكندرية المكتب المصري الحديث ١٩٨٦، ص ١٠٢-١١٠.

[2] - علي خليفة الكواري ومجموعة باحثين، الانتخابات الديمقراطية وداقع الانتخابات في الأقطار العربية، بمركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، ٢٠٠٩، ص45.

المساواة هو اللبنة الأولى في عملية الانتخابات الديمقراطية التنافسية ، حيث لابد أن تجري الانتخابات في ظل قانون مسبق يحدد بوضوح واجبات وحقوق المواطنين حكاما ومحكومين و يرسى القواعد التي تجري وتسير بموجبه، الانتخابات بدأ من تحديد من يحق له الترشيح وكيف يقدم للترشيح والقواعد التي تنظم الحملات والدعاية الانتخابية وتنظم حق الاقتراع ومكانه وكيفيته وانتهاء بالمسائل المتصلة بتنظيم يوم الانتخابات والاداء بالأصوات وفرزها واعلانها وتمكين الفائزين من تقلد مناصبهم .

ب- احترام مبدأ التنافسية: أي وجود تنافس حقيقي بين عدة مرشحين ويتضمن هذا المعيار أمرين: ١- المعيار الكلي الصرف: وهو بأن لا تقتصر الانتخابات على مرشح واحد كما في حال انظمة الحزب الواحد.

2- المعيار الكيفي : اي ضرورة توفر بدائل متعددة في التنافس الانتخابي أي أن الانتخابات التنافسية الحرة لابد أن توفر امام الناخب خيارات وبرامج واهداف مختلفة وبدون تشابه للبرامج الانتخابية او تقاربها لأنه يقلل من درجة التنافسية.

ت- ضمان حريات المعرفة والتعبير والاجتماع والاعلام: تعد حماية حريات الأفراد وحقوقهم الرئيسية ولا سيما حريات المعرفة والتعبير والاجتماع والاعلام من معايير حرية الانتخابات ولابد أن يكون للناخبين الحق في معرفة أراء المرشحين وافكارهم وبرامجهم للانتخابات ومناقشتها بكل حرية وكذلك ضمان حق المرشحين للمناصب السياسية الاعلان عن أفكارهم وبرامجهم دون تقييد من السلطة واستخدام موارد الدولة ووسائل الاعلام المختلفة بصورة متساوية للجميع لعرض برامجهم واراءهم بكل حرية.

ث – حرية تشكيل المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية: ضرورة ضمان تشكيل هذه المنظمات السياسية المستقلة عن السلطة التنفيذية وكذلك ضمان حرية الترشح وعدم وجود أي قيود رسمية على انشاء تلك المنظمات والتنافس على المناصب السياسية والمقاعد النيابية وعدم اقصاء فئة أو جماعة من حق الانتماء الى حزب أو تكتل سياسي او الترشح في حال قبوله وايمانه بالعملية السياسية. وكذلك يجب عدم التنكيل بالمعارض ووضع العراقيل امامهم قبل عملية الانتخابات او اثناءها وكذلك لا يجوز رشوة زعماء المعارضة وزرع الانقسامات بينهم.

ج- حياد الجهة المشرفة على الانتخابات: حيث لابد أن تكون هذه الجهة محايدة وغير منحازة لأي طرف وتمارس عملها بكل نزاهة وحيادية ومع كل أطراف العملية الانتخابية من مرشحين وناخبين ومشرفين ومراقبين وفي جميع مراحلها والتي يمكن أبارزها فيما يلي:-

١- حق الاقتراع العام: اي حق كافة المواطنين البالغين المسجلين في الاقتراع دون تمييز وان لكل شخص صوت واحد وعدم حرمان أي شخص أو فئة او طبقة كأن يتم التشدد في اجراءات التسجيل أو التلاعب بسجلات الناخبين او منعهم من الوصول الى صناديق الاقتراع.

٢- تسجيل الناخبين بشفافية وحياد حيث أنه يوفر الية للنظر في المنازعات التي قد تثار في شأن حق الفرد في التصويت وذلك بشكل منتظم وقبل يوم الانتخابات حيث لا يسمح لشخص لا يحق له التصويت ان يدلي بصوته او يقوم بممارسة الانتخاب مرتين.

٣- الحياد السياسي للقائمين على الانتخابات: حيث لابد أن يكون القائمين على الانتخابات محايدين وفي جميع مراحلها بدء من الاشراف على عملية تسجيل الناخبين والمرشحين ومرورا بإدارة يوم الانتخابات وعملية فرز الأصوات واعلان النتائج النهائية وأعطاء الحق للجميع بالطعن والاعتراض والشكوى على نتائجه.

وتعمل الادارة المشرفة على الانتخابات في إطار النظام القانوني السائد واحترام سيادة القانون ومعاملة الجميع حسب القانون دون تمييز والتزامها بالحياد السياسي والحزبي والابتعاد عن اي تصرفات وتصريحات قد يفهم منها تغليب مصالح البعض دون البعض الاخر وخاصة مرشحي السلطة، ويجب أن تكون هذه اللجنة مستقلة بمعنى الكلمة ولا ترتبط بأي سلطة أو جهاز تنفيذي في الحكومة.

4 - قانون انتخاب عادل وفعال حيث تستند نزاهة ادارة الانتخابات بشكل رئيس إلى القانون الانتخابي الذي ينظم عملية الانتخاب في كافة مراحلها ويتيح للجميع الوقوف على كيفية ادارة الانتخابات واعلان نتائجها.

5- دورية الانتخابات: اي تطبيق القواعد والاجراءات الانتخابية ذاتها والمحددة مسبق على جميع الناخبين والمرشحين بشكل دوري ومنظم غير منحاز لأي فئة أو جهة حيث تحدد الفترات الزمنية للمناصب وليس

للحكام حق تأجيل الانتخابات بدون قانون وعدم التلاعب بالقيود الدستورية التي تحدد عدد مرات الترشيح لرئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء.

6-ضمانات أخرى ولكي توصف الانتخابات بالنزاهة لابد أن تضمن سرية الاقتراع وضمان حرية الاقتراع يوم الانتخابات للجميع وحق المتنافسين بالأشراف على الانتخابات من خلال مندوبيتهم في الدوائر الانتخابية وان تكون هناك شفافية في عملية فرز الأصوات ونزاهتها واظهار النتائج واعلانها وأعطاء سهلة للطعن فيها.

المبحث الثالث: أهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية بعد انتخابات ٢٠١٨:

وذلك من خلال تقسيمها الى اربعة مطالب تناولت في المطلب الاول التحديات السياسية وتم التناول في المطلب الثاني التحديات الامنية وفي المطلب الثالث التحديات الاقتصادية وفي المطلب الرابع التحديات الاجتماعية كالاتي:

المطلب الأول: التحديات السياسية:

اذ تعد التحديات السياسية واحدة من أهم التحديات التي تواجه الدولة العراقية بعد انتخابات ٢٠١٨ والمتمثلة في:-

أولا: تحدي المحاصصة السياسية: أن المحاصصة السياسية التي أفرزتها الديمقراطية التوافقية فهي تقوم على تخصيص اقسام جهاز الدولة بين القوى العراقية (السنية، الشيعية، الكردية) ونتيجة لصراع الهوية وتأسيس الدولة وفق الأسس معينة بدءا من مجلس الحكم الانتقالي وصولا الى بقية مؤسسات الدولة، ووصولا إلى سياقات تقاسم المغانم وفقا لهذا الأصل كما هو الحال في مناصب الرئاسات الثلاث وحتى لم يشرعن لها الدستور، شرعت لها الممارسة السياسية ابتداء من انتخابات ٢٠٠٥ وصولا الى انتخابات ٢٠١٨، والديمقراطية التوافقية التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣ فأنها لم تقسم على اساس الاغلبية السياسية، وانما

قامت على اساس الاغلبية المجتمعية وهي بذلك أغلبية عمودية تقسم المجتمع على اساس العلاقات الاولية والانتماءات المتعددة ، وبذلك فان الاحزاب التي تقوم بهذا المشهد هي احزاب تعتمد على الجماعة أو الطائفة وتعدها الاصل في هذا الوجود، كما أن المحاصصة السياسية تؤدي الى:

١- تسييس جهاز الدولة وتكريسه لخدمة مصالح الجهة السياسية التي ينتمي اليها من تسلم منصب قيادي في هذا الجهاز بدءا من تجميع الاعوان من بني جماعته لأحكام قبضته، وصولا لاخضاع الجهاز لفئته وجهته.

٢- اضعاف أداء جهاز الدولة نتيجة لتسيسيه، اذ أن انشغال المسؤول بتحقيق اهداف وطموحات الجماعة التي ينتمي اليها وتجميع الاعوان حوله و تسنمهم المسؤوليات في هذا الجهاز، بغض النظر عن مبدء الاختصاص والكفاءة سيؤدي بالنتيجة الى اضعاف الأداء الحكومي[1].

وهكذا توزع المناصب بين الاقارب والمحسوبين والمنسوبين أو الحزب واصهارهم وكل من تربطهم به علاقة قرابة أو رابطة حزبية واجراء احصائية بهذا الصدد في الدول التي تتبنى هكذا انظمة ستكشف حتما كيف تغلغلت شبكات العوائل في دوائر الدولة[2].

ثانيا: تحدي الاستقرار السياسي ومخاطر التصعيد بعد اجراء انتخابات ٢٠١٨: حيث جرت الانتخابات وسط تزايد ملحوظ في الرغبة بالخروج من دائرة الاحتشاد الطائفي، لكن الانتخابات الأخيرة جرت ايضا في سياق داخلي مشحون ومتوتر، فالكتلتان اللتان ضلتا الأكثر توحداً وتأثرا في المشهد السياسي هم الشيعة والكرد فقد

---

[1] – وليد سالم محمد، مأساة السلطة وبناء الدولة – الامة دراسة حال العراق (أطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٢ م ٢٧٩-٢٨٠.

[2] – قايد لبنى، المحاصصة السياسية وأثرها على الاستقرار الحكومي، (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم الاسلامية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠١٥ ص ٢٠

انفرط عقدهما في عام ٢٠١٨، اذ توزعت القوى السياسية الشيعية إلى خمس قوائم رئيسية والكرد الى سبع، أما القوى السياسية السنية فقد شاركت بقائمتين رئيسيتين، وبين أطرافها العديد من الخلافات المتعددة[1].

ثالثا: الأزمة بين بغداد واربيل وتداعيات استفتاء اقليم كردستان: بعد أشهر من مراوحة الأزمة بين بغداد واربيل مكانها على خلفية الاستفتاء الذي أجراه اقليم كردستان العراق على الانفصال ثمة مؤشرات وتطورات توحي الى امكانية التوصل إلى اتفاق، فبغداد التي رفعت سقف شروطها عالية للعودة إلى الحوار مع اربيل ، باتت منخرطة في هذا الحوار مع أربيل الراغبة فيه تأمل عودة الدفء للعلاقة مع بغداد والجوار الاقليمي ،ولذلك أدركت أربيل أن الاستفتاء لم يجلب لها سوى الحصار وتفاقم الأزمة المالية في الاقليم ،وبذلك أعلنوا الاكراد تجميد نتائج الاستفتاء وتنحي مسعود برزاني عن منصبه ، الا أن كل هذا لم يرضي بغداد وذلك مطالبة أقليم كردستان التخلي عن نتائج الاستفتاء وعلى غرار ذلك أعلنت المحكمة الاتحادية رفضها نتائج الاستفتاء لأنها وصفته بغير الدستوري ،وعلى غرار ذلك واصلت بغداد إجراءاتها ضد الاقليم وباتت تصف أقليم كردستان باقليم الشمال، واقترحت بغداد خفض حصة الاقليم في الموازنة العامة من 17% إلى 13% ، كل ذلك وضع الاقليم أمام ظرف صعب لا يجد أمامه سوى الدعوة إلى الحوار ، كل هذه المؤشرات والمعطيات والتحديات يمكن أن يكون لها دور وباع كبير خاصة بعد اجراء الانتخابات النيابية في عام ٢٠١٨[2].

المطلب الثاني:- التحديات الامنية:

وتتمثل في نزع السلاح وحصره بيد الدولة العراقية، خاصة وان العراق اليوم يقف على اعتاب مرحلة جديدة ولا سيما بعد حربه وانتصاره على المجاميع الارهابية التي كانت مجتاحة اكثر من ثلثي الاراضي

---

[1] – لقاء مكي، الانتخابات العراقية تحديات الاستقرار ومخاطر التصعيد، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣/مايو – ايار/٢٠١٨، ص 3-4.

[2] – خورشيد دلي، الأزمة بين بغداد واربيل على ابواب الانتخابات، موقع الجزيرة الأخبارية، ٢٠١٨/ ١ /31، متاح على الرابط التالي: https / / www. Aljazeera. net / knowledge / opinions31/1/2018

العراقية، بذلك يقف العراق امام جمة من التحديات التي تفرضها مرحلة ما بعد داعش ، ولا سيما المالية منها والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وان من ابرز هذه التحديات هو نزع السلاح وحصره بيد الاجهزة الامنية للدولة العراقية والغاء المظاهر المسلحة بشكل نهائي، واحترام أحكام القضاء وسيادة القانون في جميع مفاصل الدولة والمجتمع[1] .

كما أكد رئيس الوزراء العراقي السابق (حيدر العبادي) أن الحكومة تعمل على حصر السلاح بيد الدولة، مشيرا إلى أن ذلك من شأنه أن يحقق الاستقرار الأمني في البلاد، إذ أعلن المكتب الاعلامي لرئيس الوزراء حيدر العبادي في 15/كانون الاول ٢٠١٧، البدء بتطبيق حصر السلاح بيد الدولة[2] .

وبذلك سيكون الأمن واحدا من اهم الموضوعات التي على الحكومة الجديدة معالجتها ومن العناصر الأساسية لهذه المعالجة مواجهة حركات التمرد والمليشيات، وقد تمت بالفعل الدعوة لمبادرة نزع السلاح، وبنفس القدر من الأهمية أيضا أن تكون اجراءات الامن لا تتنازل عن حكم القانون أو عن احترام حقوق الانسان، ويجب أن تكون ممارسات الاساءة لحقوق الانسان ونزوح التجمعات من ضمن الأولوية الهامة [3] .

المطلب الثالث:- التحديات الاقتصادية،

إلى جانب التحديات السياسية والامنية هناك تحدى لا يقل أهمية عن التحديات السابقة والذي يتمثل في:-

---

[1] – ابراهيم الجعفري، كلمة جمهورية العراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٧٢، نيبورك ، 2017/9/23

[2] – حيدر العبادي، نعمل على حصر السلاح بين الدولة، الرصد الإخبارية، العدد 782 , الاحد 2018/4/15

[3] – بيان صادر عن المفوضية الى مجلس البرلمان الأوربي، توصيات، ٢٠٠٩، متاح على الرابط التالي pdf

www.eeas.europa.eu/archives/docs/iraq/docs/com,06-283-ar-pdf.

أولا: الفساد: يودي الفساد الاداري والمالي إلى تعطيل مسيرة التنمية علاوة على اثارها الاقتصادية والاجتماعية، وشكل انتشار هذه الظاهرة بعد عملية التغيير في ٢٠٠٣ احد التحديات الرئيسية التي واجهت عملية الانتقال في العراق، فقد ادى انهيار مؤسسات الدولة القانونية والفوضى التي رافقت ادارة الاحتلال وحالة الانفتاح العام وتدفق الأموال من الخارج ودخول شركات أجنبية في تنفيذ مشاريع الاعمار، وتعدد مصادر الصلاحيات الاقتصادية المتعلقة بإعادة الاعمار الى تهيئة الظروف المناسبة لممارسة الفساد على نطاق واسع الى يومنا هذا، ولم تعد ممارسة الفساد حكرا على وزراء الدولة وموظفيها الكبار بل أخذت تمتد الى مختلف اركان وأجهزة الدولة في بغداد والمحافظات، كما ادت ظاهرة الحزبية والمحسوبية إلى سيطرة عدد من الانتهازيين المنظمين الذين حولوا الفساد المالي والاداري الى ظاهرة اخطر من الارهاب في تأثيراتها السلبية على الدولة وبفعل هذه التطورات اخذ العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية [1].

ثانيا : تحدي التضخم الاقتصادي: يعني التضخم من الناحية الاقتصادية انخفاض القوة الشرائية للنقود أو زيادة اسعار سلة السلع والخدمات مقارنة بفترة اساس معينة ويعد التضخم مؤشرا على عدم توازن قوى العرض والطلب في الاقتصاد وقد يكون مستوى التضخم طبيعية عند مستويات تصل إلى 5% مثلا ولكنه قد يكون انفجارية عندما يتخذ شكلا لولبيا، اذ ترتفع الاسعار بنسب متزايدة ومستمرة وكبيرة لفترات متتالية لا يمكن السيطرة عليها بسهولة وهذا ما شهده العراق خلال السنوات السابقة، ومع وجود نظم اسعار الصرف الثابتة والسياسة المركزية في التسعير ترعرعت السوق السوداء في مختلف أنواع السلع في العراق، وعانى الاقتصاد من التشوهات السعرية , وانخفضت القوة الشرائية للدينار العراقي بصورة كبيرة، وازدادت مستويات الانفاق وانخفضت مستويات الادخار والاستثمار مما ادى الى دخول الاقتصاد العراقي في دورة الكساد والتراجع[2].

---

[1] – همسة قصي وعملي عدنان، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٢ بين الواقع والطموحات، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، بحث، بمنشور في مجلة الدنانير، العدد العاشر، ٢٠١٧، ص ١٩٢.

[2] – المصدر نفسه , ص 172

ثالثا –اعادة اعمار المناطق المحررة:– ادى الصراع الاقليمي الذي أحدثه تنظيم داعش في العراق الى ازمة انسانية مع نزوح خمسة ملايين عراقي داخليا، وتدمير البنية التحتية والخدمات في المناطق المحتلة سابقا من داعش، وطلبت حكومة العراق من مجموعة البنك الدولي اجراء تقييم للأضرار والاحتياجات لتقييم اثار الازمة وتأثيرها على البنية التحتية الرئيسية وتقديم الخدمات والقطاعات الاجتماعية وسبل العيش، وتم تركيز تقييم الأضرار والاحتياجات في العراق على المحافظات السبع المتحررة والمتضررة بشكل مباشر وهي الانبار ، بابل، ديالى ،كركوك، نينوى، صلاح الدين، بغداد، مركزة على 16 مدينة وهي كالتالي (بيجي، الشرقاط، جلولاء، السعدية، البعاج – الفلوجة – الحضر – هيت – الموصل – المقدادية – الرمادي – سنجار – تلعفر – تل كيب – قره تبة) وقد تم اختيار جماهير المدن بالتشاور مع وزارة التخطيط العراقية ومجموعة البنك الدولي[1] .

تعد الحكومة هي المحرك الرئيسي للعديد من التحديات الجارية في العراق وهي مفتاح التعافي وهي تعكس طبيعة العقد الاجتماعي القائم وتصوغ بشكل مباشر الاستدامة المالية ، وخلق فرص العمل والخدمات العامة وتنمية القطاع الخاص ، وغيرها من المجالات ذات الأهمية البالغة للتنمية والاستقرار في العراق على المدى الطويل ، ولأجل تجاوز العراق هذا التحدي الكبير واستعادة البنية التحتية العامة لضمان تقديم الخدمات العامة عليه، أولا اصلاح المؤسسات العامة لضمان توفير خدمات حديثة الامن والعدالة والمهنية الميسورة التكلفة والمقبولة للمواطنين ، كما تقدر التكلفة الاجمالية للضرر بمبلغ 868 مليار دينار عراقي أي مبلغ 745 مليون دولار لإعادة تأهيل الخدمات لكي تكون تكلفة اعادة الاعمار والتعافي بقيمة 1،6 مليار دولار امريكي [2]

[1] – مجموعة البنك الدولي، العراق اعادة الاعمار والاستثمار، الجزء الثاني، تقييم الأضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة كانون الثاني، ٢٠١٨، ص١٢.

[2] – المصدر السابق , ص24 .

المطلب الرابع: التحديات الاجتماعية:

وتبرز هذه التحديات بشكل واضح من خلال عدة نقاط:

أولا: بناء الهوية الوطنية : أذ أن الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا ، لم توفق من تحقيق بناء هوية وطنية جامعة تقوم على أساس روح المواطنة والمساواة اللازمة والمؤهلة لترسيخ مبدأ الاندماج الوطني ، كما انها لم توفق من احتواء الاختلافات القائمة بين المكونات المجتمعية المتعددة في العراق ، ويعود ذلك إلى أسلوب الأنظمة الحاكمة التي توالت على حكم العراق ، التي لم تعترف بالتعددية الثقافية ، ولا تراعي متطلباتها ما أدى إلى تعميق انتماءاتهم النوعية والمذهبية والولاء لها ، على حساب الولاء للهوية الوطنية [1] .

ثانيا : التربية والتعليم : على الرغم من الأهمية التي حظي بها هذا القطاع من الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية ، الا أن بعض المؤشرات ذات دلالات غير ايجابية باتجاه تطور هذا القطاع وتطور مدخلاته او مخرجاته ، فالبيانات تؤشر وجود عجز كبير من اعداد المدارس ، وارتفاع نسبة المدرس ذات الدوام المزدوج والثلاثي ، ووجود المدارس الطينية التي لا تصلح للعملية التعليمية .

ثالثا : الصحة : من أبرز هذه التحديات شحة امدادات المياه الصالحة للشرب وعدم معالجة مياه الصرف الصحي والنفايات ، اضافة الى وجود مشاكل جسمية في النظام الصحي ذاته والمتمثلة بتدني عدد الأسرة وعدد الأطباء لكل الف شخص مقارنة بالمؤشرات الدولية ، ناهيك عن عدم الاستغلال الأمثل للإمكانيات الصحية المتاحة ، حيث أن درجة اشغال الأسرة في المستشفيات الحكومية لا تتجاوز بنسبة (65%) مما يعكس ضعف ثقة المواطن بالخدمات الصحية المقدمة من قبل المؤسسات الصحية والحكومية .

---

[1] – مروة سأنمي بجودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهندية ، دراسة تطبيقية على العراق (رسالة ماجستير مقدمة الى علية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة المستثنى ، ٢٠١٨، ص 196

رابعا: السكن : يعاني العراق من ازمة سكن ، وقد اختلفت التقديرات في الحاجة الى الوحدات السكنية الملائمة التي تراوحت بين مليون وحدة إلى (3,5) مليون وحدة سكنية بموجب الفرضيات التي تبنتها دراسات الاسكان .

خامسا: الفقراء : أكدت البيانات الخاصة باستراتيجية التخفيف من الفقر في العراق حيث أن (٢٣٪) من السكان هم تحت مستوى خط الفقر.

سادسا: البطالة : لعل من بين أكثر التحديات الاجتماعية تأثيراً بالاقتصاد والمجتمع ، تلك الظاهرة التي استمرت معدلاتها عالية بحدود (15%) حسب آخر مسح احصائي لها ، مع تركيز واضح لها في صفوف الشباب لتصل إلى (٣٠٪) وبين النساء إلى (٣٥.٥ %) وبسبب الأوضاع التي مر بها الوطن ، حصل تدهور في الحالة المعاشية والثقافية والصحية للمواطن[1]

[1] – ناجي فارس ، التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها ، مركز دراسات البحيرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثالثة عشر ، المجلد الأول ، العدد 3، المسنة ٢٠١٩، ص ١.

الخـــــاتمة

يعلم العراقيون سواء على مستوى المتواجدين في أعلى هرم السلطة أو على مستوى المواطنين العاديين ، أن الانتصار الذي تحقق في الحرب على الارهاب لا يقلل من أهمية التحديات الأخرى التي يتوجب على البلاد وحكومتنا معالجتها ذلك أن بعض التحديات ربما تعود إلى الأعوام الأولى من الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، وبعضها مرتبط بالأعوام التي أعقبته وأخرى أفرزتها ظروف الحرب على داعش ، كما أن قضية الفساد الذي أرتبط بالدولة ومؤسساتها منذ الأيام الأولى بعد عام 2003 ، إلى جانب أزمة العلاقة المتوترة بين أربيل وبغداد على خلفيةالاستفتاء الكردي في (أيلول) الماضي، كواحدة من أهم التحديات التي تطلب معالجات جذرية لحلها .

– وهناك تحدي لإعادة أعمار المحافظات التي دمرتها الحرب وخاصة في ظل الأزمة المالية التي يعاني منها العراق والحديث عن عجز في موازنة عام ٢٠١٨ يقدر بنحو ١٣ ترليون دينار عراقي

– كما تواجه تحدي أجراء الانتخابات المحلية والعامة وسط معارضة أطراف وكتل سياسية سنية بذريعة عدم عودة أعداد كبيرة من النازحين الى مناطق سكناهم أضافة الى تدمير البنى التحتية في المحافظات التي احتلتها داعش.

– كما أن عملية نزع السلاح من أكبر التحديات التي تواجه البلاد بسبب انتشاره المخيف والمكثف بين أرجاء وأطياف الشعب العراقي.

كلها تحديات تطلب عملا دؤوبا وجدية من الحكومة العراقية من أجل تخطي حاجز هذه التحديات الكبيرة على مستوى البلاد.

المصـــــــادر

1- ابراهيم الجعفري، كلمة جمهورية العراق في الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة ٧٢، نيويورك ، ٢٠١٧/ ٩ / ٢٣ .

٢- احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية والافاق المستقبلية، على الرابط:

https//www.iasj.net/iasj? Funs= fullexter & ald = 94807.

٣- بيان صادر من المفوضية الى مجلس البرلمان الأوربي، توصيات، ٢٠٠٩، متاح على الرابط التالي pdf

www. eeas. europa. eu. /archives/docs/ iraq/docs/ com,06-283-ar-pdf

4 - جابر حبيب جابر، الاسواء من المحاصصة صحيفة الشرق الأوسط، العدد,11247 ١٣/ايلول/ 2009

5- حيدر العبادي، نعمل على حصر السلاح بيد الدولة، الرصد الاخبارية، العدد ٧٨٢، الاحد ٢٠١٨/ 4 / 15.

6- خورشيد دلي، الأزمة بين بغداد واربيل على ابواب الانتخابات، موقع الجزيرة الإخبارية، ٢٠١٨/ ١ / ٣١، متاح على الرابط التالي:

.https//www.aljazeera.net/knowledagte/opinions/31/1/2018

7- دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥.

8- زياد خلف نزال، الاحزاب السياسية واثرها على النظام السياسي في العراق، دراسة في الحريات والحقوق مجلة تكريت للعلوم السياسية، مجلد ٢ السنة ٢ العدد ٢. ٢٠١٥.

٩- ستار الدليمي، المجتمع المدني والدولة في العراق ، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية ، العدد: ٢٧, 2005 .

١٠- سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ص ، على الرابط -dergi pak. Gov . tv / download / articlefile/482391.

11- سعدي الابراهيم ، مستقبل الدولة العراقية، بغداد، دار الكتب، ط: ١،2014.

١٢- سلام ابراهيم كبة، الجدل العسكري في العراق، متاح على موقع

Htts/www .ankawa .com/ forumlindex.php?topic.o:wapz

١٣- سليم كاطع علي، مستقبل العملية السياسية في طور الانتخابات عام ٢٠١٨، شبكة النبأ المعلوماتية، htts / / annaba @ org / arabic , print14481.

14- صالح جواد الكاظم وعلي غالب العاني، بغداد، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ط1، ١٩٩٠-١٩٩١.

15- صمويل بيرغر، ستيفن هادلي، العناصر الرئيسية الاستراتيجية الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، نشره العراق في مراكز الأبحاث، كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد ١٢٥، ٢٠١٥,

16- عبد الرحمن كريم درويش، تاثير اشكالية التكامل الوطني على الاصلاح السياسي في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة السليمانية، ص 4 / ٩.

١٧- عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير، ٢٠١٢.

١٨- على خليفة الكواري ومجموعة باحثين، الانتخابات الديمقراطية ودافع الانتخابات في الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1،

١٩- علي خليفة الكواري، الديمقراطية داخل الاحزاب في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004 .

٢٠- غسان الحبال، الانتخابات نجحت في ديمقراطية الطوائف فهل يهدد صراع المذاهب نتائجها، مجلة آفاق المستقبل ، ابو ضبي ، مركز الامارات للدراسات الستراتيجية العدد الأول ، ٢٠٠٩ ٢١- في شأن مفهوم (الدستور الديمقراطي)، انظر: علي خليفة الكواري، (ماالعمل من أجل المستقبل)، المستقبل العربي، السنة ٢٠١٨، العدد 195، أيار، ١٩٩٥، ومحمد المالك، الدستور الديمقراطي والدساتير في الدول العربية : نحو أصلاح دستوري، مشروع دراسات الديمقراطية، في البلدان العربية ، اكسفورد ٢٠٠٥

www . ara brenewa . com / index . php ? rd.=A18A10=99267 . ٢٧ / ٢ /

٢٢- فيق السامرائي، الانتخابات العراقية والخيارات المؤلمة، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١١٦٢٨، ١٣/آذار ٢٠١٠.

٢٣- قايد لبنى، المحاصصة السياسية وأثرها على الاستقرار الحكومي، (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم الاسلامية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، ٢٠١٠).

24- لقاء مكي، الانتخابات العراقية تحديات الاستقرار ومخاطر التصعيد، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، ١٣/مايو ايار ٢٠١٨.. 25- مارينا سبر و نفا، التحولات الدستورية في العراق صفحات من تاريخ التطور الدستوري والسياسي في العراق ، ترجمة فالح الحميداني، ط1، بغداد، مكتبة عدنان الطباعة والنشر، ٢٠١٢,

26- مجموعة البنك الدولي ، العراق اعادة الاعمار والاستثمار ، الجزء الثاني ، تقييم الأضرار والاحتياجات للمحافظات المتضررة ،كانون الثاني ،٢٠١٠.

٢٧- محمد طه بدوي، النظرية السياسية، النظرية العامة للمعرفة السياسية الاسكندرية المكتب المصري الحديث ١٩٨٩.

٢٨- المرجعية الدينية العراقية لا تؤيد من تولى رئاسة الوزراء في السنوات السابقة، موقع قناة الميادين، ٢٠١٨/ ٩ / ١٠ على الرابط hhps: // bitigy 12 Qotgll

٢٩- مروة سامي جودة ، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهندية ، دراسة تطبيقية على العراق (رسالة ماجستير مقدمة الى لية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة المثنى ، 2018 .

٣٠- ناجى فارس ، التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في العراق وسبل معالجتها ، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، جامعة البصرة ، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثالثة عشر ، المجلد الأول ، العدد ٣٧، السنة ٢٠١٩.

٣١- همسة قصي وعمر عدنان، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بين الواقع والطموحات ، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين ، بحث منشور في مجلة الدنانير، العدد العاشر، ٢٠١٧

٣٢- وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، برلين – المانيا ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، ٢٠١٨. ٣٣- وليد سالم محمد، ماسات السلطة وبناء الدولة – الامة دراسة حال العراق

(اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، ٢٠١٢).